بسبب «إشتباه بأن [مغادرته] الى الخارج سوف تسبب ضرراً أمنياً لاسرائيل، وسوف تستغل لمقابلة عناصر معادية ودعم أهدافهم». بالاضافة الى هؤلاء، منع رجل الاعمال النابلسي، سعيد كنعان، وكذلك رئيس اتحاد نقابات العمال في الضفة الفلسطينية، شاهر سعيد، من السفر الى القاهرة لحضور مؤتمر عمّالي عقد هناك (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/١/٧). وعقّب الحسيني على قرارات المنع هذه بتصريح أدلى به الى الاذاعة الاسرائيلية، قال فيه «ان هذا العمل القمعي يدل، مجدداً، على ان الحكومة الاسرائيلية لا تريد للفلسطينيين أن يوصلوا صوت السلام الى الخارج» (**الحياة**، ٦ ـ ١٩٩٠/١/٧).

تابعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اجراءاتها ضد الحسيني، واغتنمت فرصة تحقيق أجري مع أعضاء خليّة من بلدة سلوان لتلفّق تهمة أمنية له. فقد وجّه المدعي العام الاسرائيلي، رون شابيرو، بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، الى الحسيني اتهاماً بتقديم مساعدات الى خليّة معادية، ومقابلة أعضائها. واعتبر الاتهام هذا، وهو الأول من نوعه، دليلاً على وجود رابطة مباشرة للحسيني مع الانتفاضة. جاء الاتهام خلال محاكمة خمسة شبان من سلوان متهمين بالانتماء الى الجيش الشعبي الفلسطيني وم.ت.ف. أمام المحكمة العسكرية في اللد، حيث اتهم المدعي العام الحسيني بتقديم ٩٠٠ شيكل الى احد المتهمين الخمسة، ويدعى محمد عيسى زيتون (٣٥ عاماً)، ليقوم بشراء بزّات موحّدة لأعضاء الخلية. واشار المدعي العام الى ان اتفاقاً على اللقاء مرة أخرى تمّ بين الحسيني وأعضاء الخليّة، غير انه لم يعقد بسبب اعتقال سلطات الاحتلال الاسرائيلية اعضاء الخلية قبل الموعد المحدّد للقاء.

وجاء في تفاصيل الاتهام، أيضاً، ان الحسيني قابل، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٩، محمد زيتون الذي أبلغ اليه عن تشكيل الخلية، وطلب منه مساعدة مالية لشراء البزات الموحّدة. أمّا المتهمون الاربعة الآخرون، فهم سامي رجبي (٢٤ عاماً) وسامي أبو دياب (٢٠ عاماً) وخميس رجبي (٢٣ عاماً) وعلاء الدين قراعين (١٩ عاماً)، واتهموا، ايضاً، برشق حجارة واقامة حواجز ترابية في سلوان (**جيروزاليم بوست**، ١٩٩٠/١/١٩).

من جهته، استنكر الحسيني الاتهام، ونفى صلته بأعضاء الخلية، وأبلغ الى الاذاعة الاسرائيلية انه لا يعرف أربعة من المتهمين. أمّا الخامس، محمد زيتون، فقد عمل في بيته في مجال الصيانة (**المصدر نفسه**).

في تعليقه على الحملة الاسرائيلية، صرّح الحسيني الى صحيفة «الفجر» المقدسية بأن حملة التشهير الاسرائيلية ضده تستهدف «التشويش على خطط العمل الفلسطيني من اجل تغيير الرأي العام الاسرائيلي». واضاف ان هذه الحملة «هي، في الدرجة الأولى، [رد على] الاعلان بأن السنة الحالية [هي] سنة التوجّه الى الرأي العام الاسرائيلي» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٩٠/١/٢١).

بعد يومين من توجيه الاتهامات الى الحسيني، قامت الشرطة الاسرائيلية باعتقاله، واعلنت انه متهم بـ «اقامة علاقات مع منظمة معادية، وتقديم خدمات لها، وتشجيع النشاطات التي تقوم بها» (**الحياة**، ٢٠ ـ ١٩٩٠/١/٢١). وما أن دخل الحسيني باحة المحكمة حتى تقدّم منه اسرائيليان ينتميان الى عصابة مئير كهانا الفاشية. وحاول أحدهما ضربه فيما بصق الثاني على وجهه، وأسمعاه شتائم وكلاماً بذيئاً، ثمّ فرّا من المكان دون أن يلحق بهما أي من رجال الشرطة المتواجدين بكثرة في المكان («الاتحاد»، **مصدر سبق ذكره**).

أثار اعتقال الحسيني ردود فعل محلية ودولية مستنكرة، أجمعت على أن اعتقاله هو تخريب على جهود السلام المبذولة، ومن شأنه تعزيز عدم الثقة لدى الفلسطينيين، والعالم، بخطة الحكومة الاسرائيلية ونواياها السياسية (**المصدر نفسه**). وعقدت الشخصيات الوطنية، في الضفة الفلسطينية، مؤتمراً صحافياً في «الفندق الوطني» في القدس، بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٠، تحدث فيه كل من رئيس رابطة الصحافيين العرب، رضوان أبو عياش، ود. صائب عريقات، والمحامي زياد أبو زياد، والمحاضر غسان الخطيب، والمحاضر رياض المالكي، وزهيرة كمال، وسكرتير حركة «شينوي» الاسرائيلية، موشي عميراف، ود. جانيت افيت من حركة «السلام الآن» الاسرائيلية، ورئيسة جمعية انعاش الاسرة